انه «كان موافقاً تماماً على قرار وزير خارجيته، وان الوقائع اظهرت ان م.ت.ف. لا تزال تدعم الارهاب، على الرغم من تأكيداتها المخالفة لذلك» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٨/١١/١٩٨٨).

غير ان ذلك لا يعني، بحال، ان شولتس اتخذ هذا القرار، فقط لارضاء اسرائيل او شامير، الذي لا تكنّ له واشنطن أي ودّ، بل لارضاء آخرين، سواء في اسرائيل أو في «جوارها» العربي، لا سيما منهم الذين تجاوبوا مع خطتها الاخيرة لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي في مؤتمر دولي يفتتح مفاوضات مباشرة مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك حول حكم ذاتي مؤقت، تليه مفاوضات حول مصير الاراضي المحتلة. وربّما من قبيل التحسب لهذا التوجه، قال صلاح خلف (أبو أياد)، ليس امام الولايات المتحدة، في المستقبل القريب، «الاّ محاولة اللعب، مرة أخرى، على الخيار الاردني... ان تحييه من جديد» (**الحوادث**، ٢/١٢/١٩٨٨، ص ٣٠).

واللافت ان الرد الاميركي على طلب عرفات تضمّن اعترافاً بأن قرارات الجزائر «تتضمن تغييرات جوهرية» في الموقف الفلسطيني، لكن اطاره العام لا يخرج عن الدعوة السابقة التي وجهتها واشنطن الى المنظمة، لسد « النواقص» في مواقفها، باعلان الاعتراف الصريح باسرائيل، وتوجيه هذه المواقف نحو «التكامل»، وليس التناقض مع الاردن ودوره في عملية التفاوض والتسوية.

وقد يكون في اشارة البيان الاميركي الى ان المنظمة تتمتع، منذ العام ١٩٧٥، بحرية ابداء وجهات نظرها كمراقب في الامم المتحدة، من دون وجود رئيسها في نيويورك، ما يفسّر جانباً هاماً من موقف واشنطن الحالي من المنظمة ودورها في التسوية. فالادارة الاميركية تريد بهذا الرفض لطلب تأشيرة عرفات ان تقول انها لا تنوي رفع درجة اعترافها الضمني بالمنظمة وبرئيسها الذي لم ينجز كل الخطوات المطلوبة اميركياً، بعد ان اضيف اليها شرط جديد، استنتجه عدد من المراقبين نتيجة خطاب مرشح الرئاسة، جورج بوش، خلال حملته الانتخابية، والخاص بتعديل الميثاق الفلسطيني، وحذف الفقرة التي تفسر بأن هدف المنظمة هو تدمير اسرائيل (فلورا لويس، **نيويورك تايمز**، ٢٨/١١/١٩٨٨؛ **وانترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٩/١١/١٩٨٨).

الاّ ان ادارة بوش لن تتسلم مقاليد الحكم من الادارة الحالية قبل العشرين من كانون الثاني (يناير) المقبل، وانها تحتاج الى بضعة شهور لترتيب شؤونها، ولارساء صرحها وتدعيمه قبل معالجة القضايا العالقة، كأزمة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ونوّه بعض المراقبين بالاهتمامات الرئيسة للادارة الجديدة التي تصبّ في خانتين اساسيتين: الاولى الاقتصاد والمال، كتصحيح العجز في الميزانية الفيدرالية، وما يترتب على ذلك من طرح برامج اقتصادية جديدة، وتعاون مع مجلسي الشيوخ والنواب، حيث الاغلبية الديمقراطية؛ والثانية هي التعاطي مع الجبّار الآخر، الاتحاد السوفياتي، لاستئناف المفاوضات معه، بغية خفض التواجد النووي، وايجاد الحلول لمشاكل النزاعات الاقليمية، وحقوق الانسان، والعلاقات الثنائية الاخرى فيما بينهما (**المستقبل**، ١٩/١١/١٩٨٨، ص ١٤).

في المقابل، رأى بعض المراقبين ان اول امتحان للرئيس الاميركي الجديد قد يتمثل في ردود فعله على ما صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر؛ فجورج بوش يلتزم بالشروط الاميركية المعهودة على م.ت.ف.؛ كما انه يدعم مبادرة شولتس للسلام في الشرق الاوسط، القائمة على المفاوضات المباشرة في اطار مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية شاملة مع ترابط الاجراءات الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الوضع النهائي للاراضي المحتلة؛ ويوافق بوش على ضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين، وضرورة مشاركتهم في كل خطوة من المفاوضات، لكنه يعارض قيام كيان فلسطيني مستقل، مثلما يعارض ضمّ اسرائيل للاراضي المحتلة، او ابقاء هذه الاراضي تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي بصورة دائمة. وفي هذا الاطار، قال الرئيس التنفيذي للجمعية العربية ـ الاميركية لمكافحة التمييز، المحامي عابدين جبارة: «من المؤكد ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية الجديدة، بقيادة جورج بوش، لن تكون مختلفة، كثيراً، عن سياسة سلفه ريغان... ولذلك، فليس متوقع ان تساهم الادارة الاميركية ـ في المستقبل القريب ـ في عقد مؤتمر دولي من أجل حل شامل ونهائي